

الاقتصاد الاسلامي وتحديات العولمة المالية

م.م علي سامي فالح النصرالله

المديرية العامة للتربية في محافظه ذي قار

Alisami07816180635@gmail.com

المخلص

يواجه الاقتصاد الإسلامي تحديات في ظل العولمة المالية التي تهيمن عليها الأنظمة الاقتصادية والمالية التقليدية القائمة على الفائدة والمضاربات المالية ومن ابرز هذه التحديات مثلا اعتماد العولمة المالية على نظام مصرفي قائم على الفائدة (الربا) بينما يحرم الاقتصاد الإسلامي الربا ويستبدله باليات مثل المراجعة، المشاركة المضاربة، والإجارة هذا الاختلاف يجعل من الاندماج الكامل للتمويل الإسلامي في الأسواق العالمية صعبا دون تنازلات .

ولمواجهة هذه التحديات يجب تعزيز التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية عبر انشاء سوق مالي إسلامي موحد وتطوير أدوات مالية مبتكرة تتوافق مع الشريعة وتلبي احتياجات العصر وزيادة الوعي بالتمويل الإسلامي عبر التعليم والبحوث وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتعديل السياسات المالية لمراعاة الخصوصية الإسلامية. الكلمات المفتاحية: (الاقتصاد، الاسلامي، التحديات، العولمة، المالية).

Islamic economics and the challenges of financial globalization

Ali Sami Falih ALnasrallah

General Directorate of Education in Dhi Qar Governorate

Alisami07816180635@gmail.com

Abstract

The Islamic economy faces challenges in the context of financial globalization, dominated by traditional economic and financial systems based on interest and financial speculation. For example, financial globalization relies on a banking system based on interest (usury), while the Islamic economy prohibits riba and replaces it with mechanisms such as Profit, Participationspeculation, and Rent. This difference makes

the full integration of Islamic finance into global markets difficult without compromise. To address these challenges, it is necessary to enhance integration among Islamic financial institutions by establishing a unified Islamic financial market and developing innovative financial instruments that comply with Sharia and meet contemporary needs. It is also necessary to increase awareness of Islamic finance through education and research, and to strengthen cooperation with international organizations to modify financial policies to accommodate Islamic specificities.

Keywords: (Economics, Islamic, Challenges, Globalization, Finance).

المقدمة

يعد الاقتصاد الاسلامي نظاما اقتصاديا متكاملا حيث يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء والتي دائما تحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الافراد، وكذلك من مبادئ الشريعة الإسلامية انها ترفض الاستغلال والربا والمعاملات الغير مشروعه مثل المضاربات. ان الاقتصاد الاسلامي يتميز بأسلوب او اساليب تمويله مبتكره مثل المشاركة بالربح والخسارة والتأجير التمويلي والبيع بالأجل ، مما يجعل من هذا النظام بديلا جذابا للنظام الرأسمالي التقليدي . ان من اهم التحديات التي يواجهها النظام الاقتصاد الاسلامي في العصر الحديث هي العولمة المالية التي تهيمن عليها المؤسسات المالية القائمة على المضاربات ذات المخاطر العالية ، اصبحت المؤسسات المالية الإسلامية تضطر للتعامل مع هذه البيئة المعقدة التي تكون فيها المنافسة شرسة بسبب ترابط الاسواق المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي والقوانين المالية الدولية التي قد لا تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية .

ان سبب عدم انتشار الاقتصاد الاسلامي كبديل ناجح ومنصف بسبب غياب الاطار التنظيمي للتمويل الاسلامي على المستوى العالمي وكذلك ندره العناصر المؤهلة في هذا المجال. وعليه اصبح من الضروري وفي ظل العولمة المالية دراسة وايجاد حلول علميه مناسبة لمواجهة هذه التحديات لضمان استقرار ونمو هذا القطاع وضمان استقراره وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية.

الفصل الاول

مفهوم الاقتصاد الاسلامي ونشأته

المبحث الاول : مفهوم الاقتصاد الاسلامي

يختلف الباحثون والمهتمون بالاقتصاد الإسلامي حول ماهيته وطبيعته، ويمكن تصنيف آرائهم إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

١. الاتجاه الفقهي:

يرى بعضهم أن الاقتصاد الإسلامي يركز على فقه المعاملات المالية، حيث يُختزل في دراسة الجانب الشرعي للحلال والحرام في التعاملات المالية. وهذا ما انعكس في العديد من الكتب التي اتخذت المنهج الفقهي أساساً لها.

٢. الاتجاه التحليلي الاقتصادي:

بينما يرى آخرون أن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علماً مستقلاً عن الفقه، لا يقتصر على الأحكام الشرعية، بل يدرس آثار تلك الأحكام على السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات الإسلامية.

٣. الاتجاه التكاملي:

هناك من يجمع بين الرؤيتين السابقتين، معتبراً أن الاقتصاد الإسلامي مزيج من الفقه والأدوات التحليلية، حيث يدمج بين الأحكام الشرعية للمعاملات المالية والقوانين الاقتصادية الحديثة. جوهر الخلاف:

ليس هذا الاختلاف مجرد تباين في التعريفات، بل هو خلاف جوهري حول الماهية والهوية التي يجب أن يُبنى عليها الاقتصاد الإسلامي.^(١)

١- عرف السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) الاقتصاد الاسلامي بانه الطريقة التي يفضل الاسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية^(٢).

٢- عرف الدكتور محمد العربي الاقتصاد الاسلامي بانه مجموعة الاصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القران والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على اساس تلك الاصول بحسب كل بيئة وعصر^(٣).

٣- وقد عرفه الدكتور أحمد ابو سنة بأنه العلم بالقوانين التي تنظم الثروة من حيث انتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها وصيانتها على وجه يسد حاجة الشعب والدولة في نظرة الاسلام^(٤). حيث بيّن أن المراد بالقوانين هنا الأحكام الشرعية المأخوذة من الفقه الإسلامي.

هذه نماذج من التعريفات التي وضعت لبيان ماهية الاقتصاد الإسلامي ، وهناك غيرها الكثير وكما هو واضح هناك من يرى ان الاقتصاد لا يتعدى كونه فرعاً من فروع الفقه فهو فقه المعاملات المالية، اي ان الاحكام الشرعية العملية في جانب التعاملات المالية من حيث الكسب والانفاق والتنمية والتبادل، وهناك من يرى ان الاقتصاد الإسلامي هو مجموعه من الاصول الاقتصادية العامة المستخرجة من الكتاب والسنة وكذلك البناء الاقتصادي المقام في كل مجتمع على اساس تلك الاصول .

المبحث الثاني : نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي

بالرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلا أن قضايا وموضوعات الاقتصاد الإسلامي قديمة ، بل ارتبط ظهورها بظهور الشريعة الإسلامية التي جاءت منظمة لشؤون الفرد والمجتمع في يُغطي الإسلام كافة مجالات الحياة، حتى المالية والاقتصادية، وقد حرّم الربا بشكل صريح والاحتكار ونظم عمليات التبادل كما أقر الملكية الفردية والجماعية وجعل لكل منهما حدودها، ولهذا فقد بحث العلماء المسلمون كثيراً من القضايا الاقتصادية مع ذلك، استمر تناول هذه القضايا في إطار علوم أخرى مثل الفقه والتفسير وعلوم الحديث^(٥)، حظيت المعاملات المالية باهتمام كبير من قِبَل علماء المسلمين الأوائل، حيث ركّزوا على بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بها، واستنباط الحلول الإسلامية للمسائل والمشكلات الاقتصادية التي كانت تطرأ في عصرهم. وبالرغم من أن معظم هذه الجهود جاءت ضمن مؤلفات الفقه العام، إلا أن بعض الفقهاء خصّصوا مؤلفات مستقلة للقضايا المالية، مثل كتاب «الخراج» لأبي يوسف (يعقوب بن إبراهيم ، ت ١٨٢ هـ) ، الذي يُعدّ من أبرز الكتب المؤسّسة في هذا المجال. ، وكتاب الاكتساب في الرزق المستطاب (الكسب) لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) ، وكتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣ هـ) ، وكتاب الأموال

لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) والتي تضمنت بعضها إلى جانب القضايا الفقهية إشارات وتحليلات اقتصادية ، بل إن كتاب الخراج لأبي يوسف وإن كان يبدو كتاباً يهتم بتنظيم الإسلام لجباية الخراج وإنفاقه في الواقع، مثلت هذه الجهود خطة متكاملة للإصلاح المالي والاقتصادي، تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة في العالم الإسلامي. ولم تقتصر هذه الجهود على الجانب التطبيقي فحسب، بل امتدت إلى الجانب النظري حيث برزت لاحقاً مؤلفات متخصصة لعلماء المسلمين تناولت بالتحليل قضايا اقتصادية متنوعة، كنظام النقود والسياسة النقدية، ، فهذا أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) يتكلم في كتابه إحياء علوم الدين عن صعوبات المقايضة وأهمية النقود ووظائفها، وهذا أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي الذي عاش إلى أواخر القرن السادس الهجري يتكلم في كتابه (الإشارة إلى محاسن التجارة) عن العديد من المسائل والقضايا الاقتصادية مثل الحاجات وتقسيم العمل وصعوبات المقايضة والنقود والأسعار. وفي القرن الثامن الهجري نجد أن كتب ابن القيم (ت ٧٥١هـ) قد تضمنت أفكاراً اقتصادية فيما يتعلق بالنقود والأسعار على سبيل المثال ، شهدت أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجريين ظهورَ عالَمين رائدين في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أولاً: عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ) الذي أثرى مكتبة الفكر الاقتصادي بمقدمته الشهيرة، حيث قدم تحليلاتٍ رائدة شملت:

- نظرية تقسيم العمل
 - تحليل العلاقة بين العرض والطلب
 - التمييز بين السلع الضرورية والكمالية
 - دراسة العوامل المؤثرة في الأسعار والنقود
- ويعتبر ابن خلدون بحقّ المؤسس الأول للتحليل الاقتصادي العلمي، حيث تناول بالدراسة العميقة الدوافع الاقتصادية المحركة لسلوك الأفراد والجماعات.

ثانياً: تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ) الذي قدّم في مؤلفه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" دراسةً تطبيقيةً نقديةً لأزمات الاقتصاد المصري، حيث:

- حل أزمة التضخم وغلاء المعيشة

- ربط الأزمات بعوامل إدارية وسياسية

- نقد سياسة إفساد النقود وكثرة التداول النقدي

تمثل هذه الإسهامات ذروة ما وصل إليه الفكر الاقتصادي الإسلامي في عصوره الذهبية، مع الإشارة إلى وجود العديد من الإضافات الفكرية الأخرى التي أسهم بها علماء مسلمون في هذا الحقل المعرفي.

ويلاحظ على تلك الإسهامات أنها لم تكن في إطار علم مستقل بل جاءت لتشمل بحوث أولئك العلماء في علم التفسير والحديث والفقه على الرغم من ريادة ابن خلدون في تحليل الظواهر الاقتصادية بعمق ومنهجية تحليلية غير مسبوقة، إلا أن إسهاماته - كغيره من علماء عصره - جاءت في إطار غير مستقل عن العلوم الشرعية والاجتماعية. فقد تناول قضايا الاقتصاد عبر منظور شمولي يتداخل فيه:

١. البعد التاريخي (في تحليل نشوء الحضارات)

٢. البعد الاجتماعي (في دراسة طبائع العمران)

٣. البعد الشرعي (في معالجة قضايا المعاملات)

ولم يُفرد للاقتصاد منهجاً مستقلاً بذاته، وإنما عالجه كجزء عضوي من منظومة الفكر الحضاري الإسلامي. وهذا المنهج يعكس:

- الخصائص المعرفية لعصر ابن خلدون

- طبيعة تكامل العلوم في التراث الإسلامي

- غياب التخصص الدقيق الذي تميزت به الحقبة الحديثة

فالرؤية الخلدونية تبقى رغم عمقها محكومةً بإطارها الزمني، حيث لم يصل أي من علماء المسلمين - بمن فيهم ابن خلدون - إلى تأسيس علم الاقتصاد كحقل معرفي مستقل بمنهجه ومفاهيمه، كما هو الحال في الاقتصاد الحديث. ، بل جاءت دراسته لها متصلة ببحثه لعلم التاريخ والموضوعات الاجتماعية الأخرى، وكما يذكر بعض الكتاب في تاريخ الفكر الاقتصادي. فإن ابن خلدون لو فصل

عرضه لآرائه في النواحي الاقتصادية عن عرضه لآرائه في النواحي الأخرى لكان في تاريخ الفكر البشري هو مؤسس علم الاقتصاد^(٦).

وفي العصر الحديث ظهر اهتمام مبكر ببحث الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي والمبادئ والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي ، وقد جاءت معظم الدراسات والأبحاث في هذا الجانب ذات طابع فقهي ومذهبي خاصة تلك الدراسات المبكرة، فقد كانت متعلقة بأحكام الربا والتأمين والاحتكار وبحث الأعمال المصرفية وحكم الإسلام فيها ، كما كان بعضها يبحث في الأصول العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي مثل الحرية والملكية والتكافل الاجتماعي والنظام المالي للدولة الإسلامية ، وهذا يتضح في الإسهامات الفردية ، مثل كتاب السياسة المالية في الإسلام للأستاذ عبد الكريم الخطيب (١٩٦١) ، وكتاب أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة للشيخ أبي الأعلى المودودي (١٩٦٧) ، وكتاب المبادئ الاقتصادية في الإسلام للدكتور علي عبد الرسول (١٩٦٨) ، وكتاب النظام المالي الإسلامي للأستاذ محمد كمال الجرف (١٩٧٠) ، وكتاب المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد شوقي الفنجري (١٩٧٢) ، كما يتضح في الإسهامات الجماعية مثل أسابيع الفقه المتعددة ابتداءً من أسبوع الفقه الأول الذي عقد في باريس سنة ١٩٥١م، حيث نوقشت فيها موضوعات كالربا والتأمين والتكافل الاجتماعي والاحتكار، ومثل المؤتمرات الإسلامية التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر والتي كان أولها عام (١٩٦٤) حيث نوقشت في تلك المؤتمرات المتعددة موضوعات مثل الموارد المالية في الإسلام والمعاملات المصرفية ورأي الإسلام فيها والربا والاستثمار غيرها من الموضوعات، وفي عام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م عقد في مكة المكرمة المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في الفترة من ٢١-٢٦ - صفر يوافق ٢١-٢٦ فبراير، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد، وشملت موضوعات المؤتمر مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي^(٧)، وسلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي، ودور الدولة الإسلامية في الاقتصاد المعاصر، والتنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي، والزكاة والسياسة المالية، وموضوعات البنوك والتأمين، والتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية. لقد كان هذا المؤتمر نقطة تحول مميزة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعاً من المعرفة ، فالإسهامات الفردية التي قدموها العلماء قبل المؤتمر لم تستطع أن توفر قوة الدفع المطلوبة لتحديد معالم

الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل ، لكن هذا المؤتمر كان له دور العامل المساعد في النمو الكبير والتميز الذي شهدهما الاقتصاد الإسلامي ^(٨) .

المبحث الثالث : خصائص الاقتصاد الاسلامي منهج رباني متكامل

أرسى الله - سبحانه وتعالى - في الإسلام نظامًا اقتصاديًا متكاملًا، يلبي حاجات الفرد والمجتمع معًا، ويحفظ مصالح جميع الأطراف، مميّزًا إياه بخصائص فريدة تبرز تفوّقه على الأنظمة الوضعية. وفيما يلي أبرز ملامح هذا النظام:

مصدر رباني

يستمد النظام الاقتصادي الإسلامي أحكامه من الوحي الإلهي، كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، مثل قوله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} ^(٩)، وتتمثل مميزات هذا المصدر الرباني في: ^(١٠) .

- غرس الوازع الديني في النفس لضمان الالتزام بأحكامه.
- المساواة في الانضباط بين الحاكم والمحكوم، لأن التشريع من الله - عز وجل -.
- تحقيق الانسجام مع الأنظمة الإسلامية الأخرى (الاجتماعية، السياسية) دون تعارض.

مراعاة الفطرة الإنسانية

راعى الإسلام غرائز الإنسان الطبيعية، كحب التملك والكسب، لكن ضمن ضوابط تمنع الانحراف، كما في قوله تعالى: {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} ^(١١) .

ومن مظاهر الرعاية بفطرة الإنسان في نظام الاقتصاد الإسلامي ما يلي ^(١٢):

- إقرار حق الملكية الفردية.
- تشريع نظام الميراث لضمان انتقال الثروة للأبناء.
- تشجيع الكسب الحلال والانتفاع بالجهد الشخصي.

العدالة والتوازن

يتجنب النظام الإسلامي الإفراط والتفريط الذي تعانيه الأنظمة الوضعية:

- الرأسمالية: تُبالغ في حماية الفرد على حساب المجتمع، مما يؤدي لتفاوت طبقي.

- الشيوعية: تُهمل حقوق الفرد لصالح المجتمع، فتُنتهك الحريات. أما الإسلام، فقد حقق التوازن بين حقوق الفرد (كالملكية والعمل) ومصالح المجتمع (كالزكاة والمنع من الاحتكار)^(١٣).

الأخلاق أساس المعاملات

يتميز الاقتصاد الإسلامي بتشريعاته الأخلاقية الراسخة التي تحكم كافة المعاملات المالية، حيث لا ينفصل الجانب المادي عن القيم والمبادئ السامية. وتتجلى هذه السمة الفريدة من خلال^(١٤):

- تحريم الربا، والغش، والاحتكار.
- تشجيع الصدقات والتكافل الاجتماعي.
- النهي عن اكتناز الأموال وحثّ على استثمارها.
- تحريم استخدام المال في الرشوة أو الضرر بالآخرين.

ضمان حقوق الأساسيات

في قلب التشريع الإسلامي، يكمن نظام متكامل لضمان توفير الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع، حيث لا يُترك أحدٌ دون مأوى أو قوت. يقوم هذا النظام على ركائز متينة ترتبط فيها المسؤوليات الفردية والجماعية بشكل متوازن.^(١٥) يكفل النظام الإسلامي تلبية الحاجات الأساسية (المأكل، المسكن، العلاج) عبر مراحل متدرجة:

١. الجهد الفردي: الحث على العمل، كما في قوله تعالى: {فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ} ^(١٦).

٢. مسؤولية الدولة: توفير فرص العمل.

٣. النفقة الواجبة على الأسرة.

٤. الزكاة وبيت المال.

٥. التكافل العام إذا لم تكف الموارد السابقة.

تعزيز التراحم الاجتماعي

يدعو الإسلام إلى التعاون الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء، لقوله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى} ^(١٧)، ويحذر من الصراع الطبقي الذي يُضعف المجتمعات غير الإسلامية، عبر:

- فرض الزكاة والخراج.

- الحث على الصدقات والنفقات المستحبة.

- التأكيد على أن المال مال الله، وأن الأغنياء وكلاء عليه. ^(١٨).

يُبنى النظام الاقتصادي في الإسلام على أساس متين من الأخوة الإيمانية والمسؤولية المشتركة. فالمسلمون جسد واحد، يتألم بعضه لبعض، ويسعى بعضه لرفع حاجة بعض. وهذا المبدأ ليس شعاراً نظرياً، بل يترجم إلى تشريعات عملية تضمن تحقيق التكافل الحقيقي بين أفراد المجتمع. ^(١٩).

الفصل الثاني

مفهوم العولمة وعلاقتها بالاقتصاد

المبحث الأول: مفهوم العولمة

تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم العولمة، ومن أسباب هذا التعدد اختلاف تخصصات هؤلاء الباحثين ، واختلاف نظراتهم في تحديد ما هو أصل وجوهر حقيقة العولمة وما هي فرعها والمظاهر فيها ، وليس غرضي هنا تحقيق مفهوم العولمة : ولكن بيان علاقة مفهوم العولمة بالجانب الاقتصادي ، والتأكيد على أن هذا الجانب محوري وأصيل في معناها إن لم يكن هو الأصل ، وفيما يأتي ذكر لبعض التعريفات المذكورة للعولمة مع بيان ارتباطها بالجانب الاقتصادي. من التعاريف التي حددت بها العولمة تعاريف جامعة ضمنتها جميع مناحي الحياة ، كمن قال : هي عالمية القيم والعادات والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصاديا أو هي محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية دول العالم وخاصة الدول النامية منها ^(٢٠)، أو من قال : نظام يمكن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات الإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق ، وهذه التعاريف مع شمولها إلا أننا نلاحظ فيها الربط بالجانب الاقتصادي وجعله محوريا فيها ومن التعريفات الخاصة التعاريف التي تربط العولمة بالجانب الاقتصادي مباشرة . وتجعل بقية المجالات تابعة وخادمة لها، ومن تلك التعريفات تعريف من قال إنها: "العملية التي تملي على المنتجين

والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ، ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية ، وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية. ومن هذا المنطلق يقرر كثير من الباحثين أن العولمة عبارة عن مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية حتى تصبح السلطة الكلية للمال ، وتتحكم هذه الصيغة في كل دولة على حدة ، ثم في العالم باعتباره وحدة واحدة ، ولذلك سماها بعضهم (Monetarism) أي سلطة المال، ويعبر عنها آخرون بالرأسمالية المتوحشة . لقد أوضح العديد من الأكاديميين الذين يفكرون في حقائق وآليات وتداعيات العولمة أنها لا تشمل فقط فرض النموذج الغربي على الدول النامية، ولكن الأهم من ذلك، فرض النموذج الأمريكي . يعد فرانسيس فوكوياما، مؤلف العمل الأساسي «نهاية التاريخ»، أحد أكثر المفكرين احتراماً الذين أوضحوا العولمة كمظهر من مظاهر النزعة الأمريكية، والذي يفترض أن انتهاء الحرب الباردة بين الكتل الشرقية والغربية بشر بقدوم حقبة جديدة تتميز ب بروز الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما فيما يتعلق بتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي .

علاوة على ذلك، يرتبط هذا التفسير ارتباطاً وثيقاً بالبعد الاقتصادي . وهي تتوافق مع المنظور الاشتراكي للعولمة، حيث يُنظر إليها على أنها مرادفة للنزعة الأمريكية أو العولمة . إن الطبيعة المحورية للجانب الاقتصادي للعولمة، على النحو المحدد في الخطاب المعاصر، تؤكد حقيقة أن تنفيذها على نطاق واسع بدأ مع تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي جسد الشيوعية في معارضة النموذج الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية .

يتم تأكيد هذه الفكرة أيضاً من خلال ربط المصطلح بالعديد من المؤتمرات والمنظمات الاقتصادية، مثل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) التي تأسست في عام ١٩٤٨، والتي تطورت لاحقاً إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ١٩٩٥ . من الجدير بالذكر أن الدول التي تناصر العولمة وتؤيدها هي في الغالب تلك التي تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة .^(٢١)

المبحث الثاني : سلبيات العولمة الاقتصادية وإيجابياتها

يعرض المثقفون والاقتصاديون في الدول الإسلامية مجموعة متنوعة من وجهات النظر المتعلقة بالعولمة بمعناها الواسع، والعولمة الاقتصادية في سياق أكثر تحديدًا. وسط هذا الخطاب الأكاديمي، يوضح المؤيدون العديد من الأهداف الجذابة والنتائج المفيدة المتوقعة للدول النامية. وتستمد هذه الأهداف في كثير من الأحيان من مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مؤكدة أن العولمة تعزز فرص التقدم الاقتصادي وتنشط الاقتصادات من خلال زيادة حجم التجارة العالمية. تتمتع الدول النامية بإمكانية تصدير سلعها إلى مختلف البلدان، وتحرير أسواقها التجارية، وتمكين هذه الدول من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية. وتهدف هذه التطورات إلى رفع مستويات المعيشة، وتحسين كفاءة التوظيف، وتوسيع توافر فرص العمل، وتعزيز الوصول إلى التطورات التكنولوجية، وبالتالي تسهيل تنوع المنتجات والخدمات، وزيادة جودتها، وخفض تكاليفها. يؤكد المدافعون أن العولمة تمتلك القدرة على مواجهة التحديات الإنسانية السائدة، بما في ذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونشر المخدرات، والمخاوف البيئية، وحركة العمالة عبر الحدود الوطنية.^(٢٢)

وما تجدر الإشارة إليه بشكل خاص فيما يتعلق بهذه الصفات الإيجابية هو أنه تم التعبير عنها والتعبير عنها باستمرار بصيغة المضارع، أو من خلال مصطلح «الوصول»، مما يشير إلى أن تحقيق هذه الأهداف لم يتحقق بعد عمليًا ومن غير المحتمل تحقيقها، لأن السياسات التي سنتها هذه المنظمات تتناقض بشكل صارخ مع هذه الطموحات. إن تحسين مستويات المعيشة وزيادة الدخل يتعارضان بشدة مع سياسة إلغاء الدعم للسلع الأساسية، وتكثيف الضرائب، والخصخصة، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في البطالة.^(٢٣)

فيما يتعلق بالتداعيات السلبية التي ظهرت في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، فهي بعيدة عن أن تكون ضئيلة، كما أوضح بعض العلماء. ويمكن تلخيص أبرزها بإيجاز على النحو التالي: تصاعد تكاليف الواردات الغذائية وتناقص الإيرادات الجمركية، وكلاهما أدى إلى عجز مختلف قطاعات الصناعة بسبب عدم قدرتها على التنافس مع منتجات الدول المهيمنة، بما في ذلك انخفاض أسعار المواد الخام مثل الورق والبلاستيك والخشب بسبب عيوبها التنافسية. هناك اعتماد

كامل على قطاع الخدمات، يتجسد في الصناعات المصرفية والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات . وبشكل جماعي، يتوج هذا بتآكل الأمن الاقتصادي الوطني وتقشي البطالة . ويساهم وقف الدعم للسلع الأساسية، وسحب الإعانات الزراعية التي تؤدي إلى تضخم أسعار المواد الغذائية، وارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية بسبب حماية حقوق الملكية، في زيادة تكلفة المعيشة، وزيادة الفقر، وانتشار النشاط الإجرامي.

كل ما سبق ذكره يتوج بالضعف الاقتصادي والمالي للدولة، مما أدى إلى فقدان الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية . يتم اتخاذ مثل هذه القرارات فقط بما يتماشى مع أهداف منظمة التجارة العالمية . قد يمتد هذا المأزق إلى ما وراء المجالات السيادية الأخرى ذات الصلة بالتعليم والمجتمع . عند تقييم الفوائد الوهمية إلى جانب الأضرار المتكبدة، يشعر المرء بالدهشة من محنة الدول التي سعت باستمرار إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لسنوات . والأمر الأكثر إثارة للحريرة هو أن نلاحظ دولاً كبرى مثل فرنسا وروسيا تدين علناً مخاطر العولمة وتنفذ على الفور تدابير لحماية مجتمعاتها من آثارها، بينما تسعى العديد من البلدان على مستوى العالم إلى السراب وتطمح بحماس إلى جني ثمار هذا الانفتاح . « يتمتع الأفراد بحرية فهم وجهات نظر هذه الدول، التي تكتفي بل وتتابعها طواعية، على غرار أولئك الذين يحملون زوالهم بأيديهم » . (٢٤).

المبحث الثالث : العوامل التي أدت الى ظهور العولمة

بعد تفكك الشيوعية، والاضطراب الداخلي للاشتراكية، وتفكك اليمين التقليدي، ظهرت النيوليبرالية تحت ستار العولمة، ساعية إلى اختراق جميع الأمم، والدعوة إلى التنقل غير المقيد لرأس المال، وإزالة الحواجز التجارية، وتخريب الأنظمة السياسية لتعزيز التجارة الحرة، مما أدى إلى الانقسام بين العمليات المالية والأنشطة الاقتصادية... من بين ١٥٠٠ مليار دولار تشارك في المعاملات اليومية على مستوى العالم، يتم تخصيص ١٪ فقط لتوليد ثروة جديدة، بينما يتم توجيه الباقي نحو مساعي المضاربة (٢٥).

في هذا السياق، تنشأ عدة استفسارات: ما هي العوامل الأساسية التي حفزت ظاهرة العولمة المعاصرة؟ هل هذا نتيجة لتفكك نظام الدولة السيادية الذي يتميز بحدود مستقلة؟ هل تشجع العولمة

زيادة التجانس أو تفاقم الفوارق والتمييزات؟ هل الهدف هو توحيد العالم أو الأنظمة المجتمعية من خلال حدود مفتعلة؟ هل تنشأ العولمة من مصادر أولية متطابقة أم من العديد من الأصول المتقاطعة؟ هل تنشأ من المحددات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي أو نتيجة للأزمة البيئية؟ هل هو تجميع لكل هذه العناصر، أم هل تستمر الأبعاد الأخرى؟ هل يتم تعريف العولمة من خلال وجود ثقافات عالمية أو من خلال مجموعة من الثقافات المحلية غير المتجانسة؟ هل العولمة غامضة بطبيعتها، أم أنها تدل على تحول جوهري طويل الأجل بين المجالين العام والخاص، المحلي والخارجي، والجزري والمفتوح؟ هل تديم العولمة الهوية الآخذة في الاتساع بين السكان الفقراء والأثرياء عبر جميع الطبقات؟ هل إنشاء حكومة عالمية شرط أساسي للعولمة^(٢٦)؟ ويمكن جوهر عملية العولمة في تسهيلها لحركة الأفراد ونقل المعلومات والسلع والخدمات على نطاق عالمي. تشمل الحركات عبر الوطنية ست فئات أساسية: السلع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومات والمؤسسات.

يسعى الإطار الرأسمالي، الذي يحكمه قانون تعظيم الربح الخاص، إلى الانتشار من خلال إعادة استثمار أرباحه والحصول على قروض من أسواق رأس المال. وفي غياب التوسع، فإنها تخاطر بمواجهة الركود والركود والأزمات الدورية. إن العديد من الأمثلة التاريخية لمثل هذه الأزمات وفيرة وموثقة جيدًا. يؤدي التوسع إلى تكوين مؤسسات اقتصادية مهمة من خلال تجميع وتوحيد رأس المال. الآلية الحاسمة لتحقيق هذا الهدف هي دمج الشركات الكبرى أو الاستحواذ على كيان أصغر من قبل شركة أكبر من خلال الشراء أو وسائل أخرى. علاوة على ذلك، خلال مرحلة التوسع، تتراكم الفوائض المالية التي تقتصر أحيانًا إلى السبل المربحة للاستثمارات الحقيقية القادرة على تحفيز زيادة الإنتاج والتجارة. بدلاً من ذلك، غالبًا ما تتجذب هذه الفوائض نحو مشاريع المضاربة داخل حدود دولة واحدة. وتزيد هذه الفوائض من الحاجة إلى تحركها دون عوائق عبر الحدود الوطنية من خلال تفكيك الحواجز التي تحول دون تنقل رأس المال. من الواضح أن السمة البارزة للنظام الرأسمالي العالمي المعاصر هي الظاهرة التي يشار إليها عادة بالعولمة المالية^(٢٧).

يمثل الاقتصاد العالمي اليوم مرحلة متقدمة من تطور الرأسمالية، يُطلق عليها غالبًا اسم "مرحلة العولمة"، أو ما يمكن وصفه بـ "اقتصاد عالمي متكامل" يتميز بالاندماج الوثيق بين الأسواق.

أبرز خصائص هذا النظام:

١. انهيار نظام "بريتون وودز" الذي كان يحكم العلاقات النقدية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.
٢. صعود الشركات متعددة الجنسيات كفاعل رئيسي في تشكيل الاقتصاد العالمي.
٣. تعاظم تأثير مؤسسات العولمة الثلاث:
 - صندوق النقد الدولي.
 - البنك الدولي.
 - منظمة التجارة العالمية.
٤. عولمة الإنتاج عبر سلاسل القيمة العالمية.
٥. اندماج الأسواق المالية وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بلا قيود.
٦. تحول مراكز النفوذ الاقتصادي (مثل صعود الاقتصادات الآسيوية).
٧. تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية لمواكبة التكنولوجيا والمعرفة.
٨. تراجع الاعتماد على الموارد التقليدية (مثل النفط) لصالح اقتصاد المعرفة والطاقت البديلة.

يرى الاقتصادي المعروف الدكتور رمزي زكي^(٢٨)، كانت السمة الأكثر بروزاً للاقتصاد العالمي على مدى الثلاثين عامًا الماضية هي الاتجاه الثابت للتدويل. عند الفحص الأولي، يظهر التدويل كأهمية متزايدة للعلاقات الاقتصادية الدولية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية التي تتم على المستوى المحلي أو الوطني. تتجلى هذه الظاهرة في التأثير المعزز الذي تمارسه الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، التي توسع عملياتها وتنشئ فروعاً في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تستحوذ على حصة كبيرة ومنتزدة تدريجياً من الإنتاج والتمويل وتوزيع الدخل العالمي، مع الاعتراف بأن هذا التأثير قد يكون غالباً غير مباشر وغير محسوس. أصبح من الممكن الآن الانخراط في الخطاب المتعلق بالنموذج الاقتصادي العالمي الذي يتم تحديده من خلال آلياته وتحدياته ومساراته التنموية على المستويات الوطنية. يُنظر إلى العالم على أنه الوحدة الاقتصادية الأساسية.

لقد تطورت العولمة الاقتصادية بشكل كبير في العصر المعاصر، الذي يتميز بصعود القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتفكك الأنظمة

الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، أعاد الإطار الاجتماعي والاقتصادي الرأسمالي تأكيد تفوقه، وانتشر بقوة متجددة مبنية على مبادئ اقتصاد السوق، والموجة الثالثة (ثورة المعلومات)، ودمج غالبية الاقتصادات الوطنية في سوق رأس المال العالمي. لقد وقعت هذه الاقتصادات في شرك نماذج المنافسة السوقية والممارسات الاحتكارية التي تحكمها التكتلات الاقتصادية الضخمة، والتي تتجاوز الحدود والقيود الجغرافية، وتشرف عليها مجموعة من المؤسسات المكونة للعولمة الاقتصادية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية (GATT).

تتجلى مظاهر العولمة الاقتصادية في عدة جوانب، أبرزها:

١. التكتلات الاقتصادية: ازدياد الميل نحو التكامل الاقتصادي بين الدول لاستغلال التطورات التكنولوجية المتسارعة.
٢. انتشار الشركات عابرة القوميات: توسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة حصتها في الأسواق العالمية، وتضخم أرباحها في التجارة الدولية.
٣. هيمنة المؤسسات المالية الدولية: تدخل هذه المؤسسات بشكل مباشر في صياغة سياسات الإصلاح الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، مثل برامج التكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق.
٤. عولمة القضايا الاقتصادية: ظهور تحديات مشتركة كال فقر والتنمية المستدامة والزيادة السكانية وحماية البيئة، مما استدعى تعاونًا دوليًا لمواجهتها.
٥. ثورة التكنولوجيا: تأثير الثورة التقنية الثالثة على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تغير أنماط الإنتاج ومواصفات السلع.
٦. تقارب المسافات: ظهور مفهوم "القرية العالمية" بفضل تطور وسائل النقل والاتصالات، مما زاد التفاعل بين الثقافات.
٧. قوة الإعلام: تحول وسائل الإعلام إلى أداة مؤثرة في تشكيل تطلعات الأفراد وسلوكياتهم، مما ساهم في امتزاج الحضارات.

الفصل الثالث

سبل مواجهة العولمة الاقتصادية في البلاد الإسلامية

المبحث الاول : تعزيز التشريعات والمؤسسات المالية الإسلامية

نبغي التأكيد بدايةً أن العولمة ليست قدرًا محتومًا يلزم القبول به، بل إذا ظهرت مفاصلها الغالبة وجب على المسلمين مواجهتها. ويتطلب ذلك البحث الجاد عن بدائل إسلامية أصيلة تتيح تجنب الاندماج في المنظومة العالمية القائمة، والسعي للانسحاب من مؤسساتها واتفاقياتها متى أمكن ذلك. وإذا أخذنا بالاعتبار أن البعد الاقتصادي يشكل الجوهر الحقيقي للعولمة، وأنها في حقيقتها أداة لفرض الهيمنة الرأسمالية الغربية عبر سيطرة الشركات الأمريكية العابرة للقارات، أصبح من الواجب الشرعي البحث عن السبل الكفيلة بمواجهة هذا الغزو الاقتصادي.

وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بشمول الشريعة الإسلامية وكمالها، وصلاحياتها لكل زمان ومكان، نسعى في هذا المقام إلى طرح حلول شرعية عملية لمقاومة آثار العولمة ووسائلها، ومواجهة ضغوط القوى الكبرى. بل إن المتعمق في دراسة الكتاب والسنة يجد ما هو أسمى من مجرد المقاومة؛ حيث يتجلى له طريق التغيير الجذري المتمثل في إحياء النظام الاقتصادي الإسلامي وتعميمه عالمياً.

فالإسلام -بحقيقته الربانية- يمثل المنهج العالمي الوحيد القائم على العدل والحق، وهو المنقذ الحقيقي للبشرية من ظلم الأنظمة الوضعية واستغلالها، ومن فساد المبادئ المادية الجائرة.

الاقتصاد الإسلامي كبديل للعولمة: آليات المواجهة والتحديات

١- ترسيخ العقائد الإسلامية والقيم الأخلاقية

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على مبادئ العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية، حيث يُبنى على مفهوم التسخير الإلهي، وتوجيهه بقيم التقوى والتعاون والعدل. ويتميز بتحريمه للظلم والاستغلال والاحتكار، مع التأكيد على مراقبة الله تعالى في كل المعاملات. ولا يمكن لهذا النظام أن يكون بديلاً فعالاً للأنظمة الاقتصادية الأخرى إلا إذا تمسك أتباعه بهذه المبادئ عقيدةً وسلوكاً^(٢٩).

٢- ترشيد الاستهلاك كأداة للمواجهة

يعد الحد من الإسراف والاستهلاك الترفي أحد أهم وسائل مواجهة العولمة، سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات. يدعو الإسلام إلى الاعتدال في الإنفاق، كما في قوله تعالى: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ} ^(٣٠) - على المستوى الفردي: يُقلل الترشيح من هيمنة الشركات العالمية على الأسواق المحلية.

- على المستوى الحكومي: يحمي موارد الأمة من إهدارها في مشاريع غير إنتاجية.
- يُعرف ترشيح الاستهلاك أيضًا بـ تحويل الثروات من دائرة الاستهلاك إلى الإنتاج، مما يُنمي الاقتصاد ويحد من التضخم الناتج عن الإنفاق غير المنضبط ^(٣١).
لا يقتصر مفهوم ترشيح الاستهلاك في المنظور الإسلامي على مجرد الاعتدال في الإنفاق أو تجنب الإسراف، بل يتجاوز ذلك إلى كونه استراتيجية تنموية متكاملة. يُعرف علماء الاجتماع هذا المفهوم بأنه:

"تحويل الثروات والنعم من دائرة الاستهلاك المباشر إلى دائرة الإنتاج، مما يُنمي الموارد ويُحقق استدامتها، ويُحوّلها إلى مصادر دخل دائمة تُثري الفرد والمجتمع" ^(٣٢).

٣- إصلاح البنوك الإسلامية لتحقيق الاستقلال المالي
لضمان مواجهة العولمة، يجب أن تكون المصارف الإسلامية مستقلة في هويتها وآليات عملها، بعيدًا عن النمط الربوي التقليدي. ويتطلب ذلك:
- تغيير اسمها إلى "شركات مساهمة" أو "وكالات تمويل" لتعكس دورها في دعم الإنتاج، لا التجارة بالديون.

- تطوير صيغ تمويل تتوافق مع الشريعة، وتجنب تحويل الأصول إلى ديون مُرهقة.
- تجنب الاعتماد على البنوك التقليدية في إدارة السيولة، مما يحفظ الثروة من التآكل. ^(٣٣).

٤- تنمية البحوث الاقتصادية الإسلامية

لتعزيز الاقتصاد الإسلامي عالميًا، يجب:

- تشجيع البحوث الفقهية التي تقدم حلولاً عملية للمشكلات الاقتصادية المعاصرة.

- إبراز النظريات الاقتصادية الإسلامية كبديل عادل، خاصة بعد إقبال الغرب عليها إثر الأزمات المالية (مثل أزمة ٢٠٠٨).

- الاستفادة من اهتمام مفكرين غربيين (مثل موريس آلي) بالنظام المالي الإسلامي، والذي يُشيد بقدرته على إعادة التوازن للأسواق^(٣٤).

على المسلمين حملة مشروع الإسلام العالمي أن ينهضوا بالتحديات المعاصرة عبر: تجديد الفهم الديني وعرض الإسلام بلغة عصرية تتزوج بين الأصالة والحداثة، مع ترجمة هذا الفهم للعالم بدقة وعمق. وبناء كوادِر مؤهلة تجمع بين العلوم الشرعية والحديث لقيادة المشروع الحضاري بفعالية.

في الجانب الاقتصادي، لا بد من تطوير منظومة مالية إسلامية مستقلة تعتمد الابتكار واقتصاد المعرفة، مع الحفاظ على القيم الأخلاقية. كما يجب تقديم نماذج عملية ناجحة تثبت قدرة الإسلام على قيادة الحضارة الإنسانية.

٥- تفعيل الترجمة لنشر الفكر الاقتصادي الإسلامي

لتحقيق عالمية الاقتصاد الإسلامي، يجب:

- ترجمة الدراسات الإسلامية إلى اللغات العالمية، مع الحفاظ على المصطلحات الشرعية.

- متابعة الأفكار الغربية ونقلها بوعي، لمواجهة التحديات بفعالية.

- تحويل العولمة الثقافية إلى فرصة لنشر قيم الإسلام، كما فعل العباسيون في عصرهم الذهبي.

٣٥ - على المسلمين أن يعوا دور الترجمة الحيوي في نشر المشروع الإسلامي العالمي، فتنشيط

حركة الترجمة يُعد خطوة أساسية لتقديم المادة العلمية الجاهزة للباحثين في شتى المجالات، مما

يمكننا من تجاوز ردود الأفعال إلى صناعة المبادرات. ولتحقيق عالمية الإسلام وعرضه كبديل

حضاري شامل، يجب نقل البحوث الإسلامية المتخصصة إلى مختلف اللغات العالمية، لتصل

أفكارنا بسلاسة ووضوح.

إن ترجمة العلوم الإسلامية ليست استسلاماً للعولمة، بل تحويلاً لمسارها من نقمة إلى رحمة، كما

فعل أسلافنا في العصر العباسي الذين أدركوا إيجابيات الترجمة وسلباتها. وبالوعي والدقة، يمكننا

اليوم تجاوز السلبيات، خاصة أن نقل العلوم الإسلامية بلغتها الأصلية بمصطلحاتها الشرعية يحفظ أصالتها ويقلب مفهوم العولمة الثقافية لصالحنا.

٦- إقامة تكتلات إسلامية وإقليمية

من الضروري تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية عبر:

- تفعيل دور منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وغيرها.
- إنشاء منظمات اقتصادية متخصصة لتقليل الاعتماد على رأس المال الغربي.
- تبني نموذج "كومونيلث إسلامي" (كما دعا إليه مالك بن نبي) لتعزيز التضامن الأفروآسيوي^(٣٦).

٧- التطبيق الجزئي لأصول الاقتصاد الإسلامي

حتى في ظل التحديات، يمكن تطبيق مبادئ مثل:

- توفير الحاجات الأساسية (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم).
- تحريم الربا وربط العملة بالذهب والفضة حيثما أمكن.
- فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية (كمعاملة بالمثل)، دون المساس بمعايير العدل الإسلامي^(٣٧)، هذه الأمور بلا شك ستسهم في تقليل التأثيرات السلبية للعولمة على الدولة سواء أبرمت اتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية أم لا، مع أن تنفيذها على أرض الواقع يتطلب إرادة صلبة وقدرة على اتخاذ القرار بحرية، وهو أمر يصعب تحقيقه في العديد من الدول التي وقّعت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي أو منظمة التجارة العالمية، حيث تعمل هذه المنظمات على عرقلة أي مساعٍ للاستقلال الاقتصادي وتقوض جهود النمو^(٣٨)، سواء كان المصدر إسلامياً أو اشتراكياً فقد لاحظت العديد من الباحثين يشيرون إلى ضرورة إلغاء المكوس بشكل عام في سياق مواجهة العولمة بينما ركز آخرون على الضرائب الجمركية معتبرين أنها تخالف الشرع مع أن ما يخالف الشرع هو أخذ المكوس من المسلمين أما فرض الضرائب الجمركية على غير المسلمين كمعاملة بالمثل فإنه يحقق المقاصد الشرعية^(٣٩).

المبحث الثاني : التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

١- التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية :

يمثل التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية الخطوة الأساسية لمواجهة تحديات العولمة، التي يستفيد منها الأقوياء دون غيرهم. فإذا كانت دول أوروبا المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا قد اتحدت في إطار "الاتحاد الأوروبي" لتعزيز قدرتها في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فكيف يمكن للدول الإسلامية - التي تعاني معظمها من التخلف الاقتصادي - أن تواجه هذه التحديات دون تكامل اقتصادي؟

مقومات التكامل الاقتصادي الإسلامي

تمتلك الدول الإسلامية عناصر قوة اقتصادية هائلة، منها:

١. القوة البشرية: يبلغ عدد سكان العالم الإسلامي نحو ١.٢٥ مليار نسمة، أي أكثر من عشرة أضعاف سكان اليابان، و ٢١ ضعف سكان بريطانيا، وثلاثة أضعاف سكان الولايات المتحدة^(٤٠).
٢. المساحة الجغرافية والموارد الطبيعية: تمتد أراضي الدول الإسلامية على مساحة تعادل ثلاثة أضعاف مساحة الولايات المتحدة، و ١.٢ ضعف مساحة الاتحاد السوفيتي السابق، وتتمتع بتنوع بيئي وثروات طبيعية هائلة، بعضها غير مستغل بالكامل^(٤١).
٣. رأس المال: يُستثمر جزء كبير من الفوائض المالية الإسلامية في الدول المتقدمة، بينما يمكن توظيفها في مشاريع تنموية داخل العالم الإسلامي.

مراحل التكامل الاقتصادي والتحديات

مر التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية بمراحل أولية مثل الاتفاقيات الثنائية والاتحادات الجمركية، لكن التقدم ظل محدودًا مقارنة بالتكتلات الإقليمية الأخرى. ورغم وجود مؤسسات تكاملية مثل:

- منظمة التعاون الإسلامي.
- مجلس التعاون الخليجي.
- اتحاد المغرب العربي.

إلا أن التحديات السياسية والتدخلات الخارجية، مثل مشاريع "الشرق أوسطية" و"الشراكة الأوروبية"، أعاقَت تفعيل هذه المؤسسات (٤٢).

آليات مواجهة العولمة

لتعزيز التكامل الاقتصادي الإسلامي في ظل العولمة، يمكن اتباع الإجراءات التالية:

١. تعزيز الإصلاحات الاقتصادية: تأهيل الاقتصادات الإسلامية للاندماج في التكتلات العالمية.

٢. إنشاء سوق مالية إسلامية موحدة: مع تطوير تشريعات تتناسب مع المتغيرات العالمية.

٣. حرية حركة عناصر الإنتاج: بما في ذلك رأس المال والعمالة والسلع.

٤. توحيد السياسات النقدية والجمركية: لتعزيز التبادل التجاري الداخلي.

٥. إنشاء مرصد اقتصادي إسلامي: لتقييم السياسات واقتراح الحلول.

٦. تعزيز القدرة التنافسية: عبر تطوير التعليم والابتكار

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

يمكن للدول الإسلامية الاستفادة من النموذج الصيني، الذي نجح في تحقيق تنمية اقتصادية - اجتماعية مع الحفاظ على هويته، وجذب الاستثمارات دون التخلي عن سيادته الاقتصادية (٤٣).

المبحث الثالث : أهمية الابتكار المالي للمصارف الإسلامية

تمثل المنتجات المالية العامل الأساسي في تميّز أي صناعة، حيث تُحدّد جودتها وملاءمتها للاحتياجات مدى استدامة الطلب عليها. وفي السنوات الأخيرة، شهدت المنتجات المالية الإسلامية إقبالاً متزايداً نتيجة الاتجاه العالمي نحو الاستثمار الأخلاقي الذي يتوافق مع الضوابط الشرعية، ويبتعد عن العناصر المحظورة مثل الربا والغرر والتعدي على أموال الآخرين، كما يتجنب التعامل مع المنتجات الضارة بالمجتمع (٤٤).

لكن هذا الإقبال لم يعد يعتمد فقط على البعد الديني، بل أصبح العملاء يمتلكون وعياً أعلى، حيث يحرصون على التحقق من مدى توافق المنتجات مع الشريعة قبل التعامل بها (٤٥). وهذا يفرض على المصارف الإسلامية تحديات كبيرة في ظل المنافسة الشرسة مع البنوك التقليدية، مما يتطلب منها

ابتكار أدوات ادخارية وصيغ تمويلية متطورة تجمع بين السلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية والقابلية للتطبيق العملي^(٤٦).

مفهوم الابتكار المالي في المصارف الإسلامية

يُعرّف الابتكار المالي في الصناعة المالية الإسلامية بأنه:

*"عمليات تصميم وتطوير وتنفيذ أدوات وآليات مالية مبتكرة، وإيجاد حلول إبداعية لمشكلات التمويل، مع الالتزام بالموجهات الشرعية" *^(٤٧).

ويشمل هذا التعريف العناصر التالية^(٤٨) :

١. ابتكار أدوات مالية جديدة: مثل بطاقات الائتمان الإسلامية.
 ٢. تحسين آليات التمويل: كاستخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) لتقليل التكاليف.
 ٣. تقديم حلول للإدارة المالية: مثل صيغ تمويل مرنة تلائم ظروف المشاريع المختلفة.
 ٤. الالتزام بالضوابط الشرعية: لضمان قبول المنتجات من قبل العملاء والمؤسسات الرقابية.
- ويجب أن يكون الابتكار المالي متميزاً وليس مجرد تقليد، بحيث يُحقّق كفاءة أعلى من المنتجات التقليدية القائمة^(٤٩).

خصائص الابتكار المالي الإسلامي

يتميز الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية بعدة خصائص^(٥٠):

- الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية.
- ضمان العدالة بين جميع الأطراف.
- تجنب المخاطر النظامية التي تسببها المنتجات التقليدية (مثل الأزمات المالية الناتجة عن المضاربات غير المنضبطة)^(٥١).

أسباب حاجة المصارف الإسلامية إلى الابتكار

يمكن تلخيص دواعي الابتكار المالي في النقاط التالية^(٥٢):

١. تنويع مصادر الدخل لضمان استقرار المؤسسة المالية.
٢. تجنب تقادم المنتجات، حيث إن لكل منتج دورة حياة تنتهي بمرحلة التثبيغ.
٣. تقليل مخاطر الاستثمار عبر تنويع الصيغ والقطاعات.

٤. تعزيز القدرة التنافسية في السوق المصرفية العالمية.
 ٥. مواكبة التطورات التكنولوجية مثل الخدمات المصرفية الرقمية.
- منهجيات الابتكار في المصارف الإسلامية
- يعتمد الابتكار المالي الإسلامي على منهجين رئيسيين ^(٥٣):
١. المحاكاة: تقليد المنتجات التقليدية بعد تعديلها لتتوافق مع الشريعة.
 - المخاطرة : قد يؤدي إلى فقدان الثقة أو ارتفاع التكاليف.
 ٢. الأصالة: ابتكار منتجات مبنية على احتياجات العملاء وضمن ضوابط الشريعة.
 - مزاياه: يحافظ على هوية الصناعة المالية الإسلامية ويضمن استدامتها.
- تحديات الابتكار المالي الإسلامي
- رغم أهميته، تواجه المصارف الإسلامية معوقات في مجال الابتكار، منها ^(٥٤):
- ضعف التخصص في إدارات تطوير المنتجات مقارنة بالبنوك التقليدية.
 - الاعتماد على المحاكاة بدلاً من الابتكار الأصيل.
 - عدم وضوح الاستراتيجيات التي تربط بين الابتكار والأهداف الشرعية.
- يعد الابتكار المالي ضرورة حتمية للمصارف الإسلامية لضمان بقائها في سوق يتسم بالمنافسة والعولمة. ولتحقيق ذلك، يجب ^(٥٥):
- تعزيز دور الهيئات الشرعية في قيادة عمليات الابتكار.
 - الاستثمار في البحث والتطوير لإنشاء منتجات مستقلة.
 - تبني التقنيات الحديثة مثل التمويل الجماعي (Crowdfunding) والعملات الرقمية الإسلامية.
- الحلول والمقترحات:
١. تعزيز التوعية بالتمويل الإسلامي:
 - نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي عالمياً عبر الدراسات والأبحاث والمؤتمرات الدولية.
 ٢. توحيد المعايير الشرعية:

- إنشاء هيئات رقابية عالمية (مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI") لضمان الانسجام بين المنتجات الإسلامية والمتطلبات الدولية.

٣. تطوير أدوات مالية مبتكرة:

- تصميم صكوك استثمارية مرنة تلبي احتياجات المستثمرين دون مخالفة الشريعة (مثل صكوك المضاربة والمربحة الدولية).

٤. التعاون مع المنظمات المالية العالمية:

- تفعيل الحوار بين صندوق النقد الدولي والبنوك الإسلامية لدمجها في السياسات المالية العالمية.

٥. تعزيز الشمول المالي الإسلامي:

- استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) مثل "البنوك الإسلامية الرقمية" لجذب شريحة أوسع من المستثمرين.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن الاقتصاد الإسلامي يمثل نظامًا متكاملًا يجمع بين الأصالة الشرعية والمعاصرة الاقتصادية، حيث يقوم على مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، ويرفض الاستغلال والربا والمضاربات غير المشروعة. ومع ذلك، فإن هذا النظام يواجه تحديات جسام في ظل العولمة المالية التي تهيمن عليها المؤسسات الرأسمالية الكبرى، والتي تعتمد على الفائدة (الربا) والمضاربات المالية غير المنتجة، مما يجعل التوفيق بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي ومتطلبات النظام المالي العالمي تحديًا كبيرًا.

في النهاية، يمكن القول إن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد بديل للأنظمة المالية التقليدية، بل هو نظام متكامل قادر على تقديم حلول لأزمات الاقتصاد العالمي إذا تم تطبيقه بجدية. ومع ذلك، فإن

التحديات التي تفرضها العولمة المالية تتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات والمؤسسات الإسلامية والعلماء الاقتصاديين لتعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي وضمان نموه في السوق العالمية. إن التوفيق بين الثوابت الشرعية ومتطلبات العصر هو التحدي الأكبر، لكنه ليس مستحيلًا إذا توافرت الإرادة السياسية والاقتصادية لتحقيقه.

وبهذا، يكون الاقتصاد الإسلامي ليس فقط نظامًا للمسلمين، بل قد يكون نموذجًا عالميًا عادلاً ومستدامًا، قادرًا على مواجهة تحديات العولمة المالية بإطار أخلاقي يحقق المصالح المشروعة للبشرية جمعاء.

الهوامش

- (١) د. سعد بن حمدان اللحاني / مبادئ الاقتصاد الاسلامي
- (٢) السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) / اقتصادنا
- (٣) د. محمد عبدالله العربي / نظرية الاقتصاد الاسلامي
- (٤) د. أحمد ابو سنة / علم الاقتصاد الاسلامي ضرورة قائمة وحقيقه واقعه (مجلة المجمع الفقهي الاسلامي ، رابطته العالم الاسلامي س ١١ ، ١٣٤)
- (٥) د. شوقي دنيا / دروس في الاقتصاد الاسلامي
- (٦) د. لبيب شقير / تاريخ الفكر الاقتصادي
- (٧) يوسف كمال / فقه الاقتصاد الاسلامي النشاط الخاص
- (٨) د. عبدالله الطريقي / الاقتصاد الاسلامي
- (٩) سورة البقرة، آية: ٢٧٥
- (١٠) أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، علي جريشة، صفحة ٢٢٤-٢٢٥.
- (١١) سورة الفجر، آية: ٢٠
- (١٢) أصول الدعوة، عبد الكريم زيدان، صفحة ٢٤٣-٢٤٤.
- (١٣) أصول الدعوة وطرقها، جامعة المدينة العالمية، صفحة ٥٠.
- (١٤) بناء المجتمع الإسلامي، نبيل السمالوطي، صفحة ٣٠٠-٣٠١.
- (١٥) عبد الكريم زيدان، أصول الدعوة، صفحة ٢٤٤-٢٤٦.
- (١٦) سورة الجمعة، آية: ١٠

- (١٧) سورة المائدة، آية: ٨٢
- (١٨) نحو ثقافة إسلامية أصيلة، عمر الأشقر، صفحة ٢٩٦
- (١٩) توفيق أزرق، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، توفيق أزرق، صفحة ٧-٨.
- (٢٠) العولمة لسليمان الخراشي ص ٧ دار بلنسيه الرياض ط ١
- (٢١) د. عبدالرحمن بن زيد الزبيدي / العولمة الغربية والصحة الإسلامية
- (٢٢) انظر العولمة الاقتصادية واثارها وتأثيراتها على الدول العربية (ص ٦٧ ، ٧٥) والعولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي د/ مقدم عبيرات و د / عبد المجيد قدي (ص ٤٠) مقال منشور في مجلة الباحث عدد ١ (٢٠٠٢) جامعة الاغواط
- (٢٣) المصدر السابق
- (٢٤) مقاومة العولمة للدكتور نافز ايوب علي (ص ٨)
- (٢٥) لمزيد من المعلومات أنظر اللوموند دبلوماسيتك، تحقيق حول العولمة، ومجلة الحوادث العدد الصادر في ١٩٩٨/٥/٢٩
- (٢٦) انظر دراسة أحد ابرز علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزناو، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ١٩٩٧ نقلاً عن السيد يسين المصدر السابق ص ٧.
- (٢٧) أنظر د. محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٨ . ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨، ص ١٠١ . ١٠٢.
- (٢٨) رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت ١٩٩٣
- (٢٩) انظر: دور القيم والأخلاق الاقتصاد الإسلامي للدكتور يوسف القرضاوي، فقد توسع في ذلك النفس وبين أثر القيم في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع
- (٣٠) سورة الاسراء ٢٩
- (٣١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي - (ج ٨ / ص ١٥٦٩) - الشاملة
- (٣٢) الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل لعلي بن نايف الشحود (ج ٧ / ص ٣٠١)
- (٣٣) انظر: إدارة البنوك الإسلامية بعد عولمة الأسواق المالية للدكتور محمد بن مسلم الرادادي (ص: ٥-١١) و(ص: ١٤٧) و(ص: ١٥٣) منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ط- ٢٠٠٥

- (٣٤) انظر الأزمة المالية العالمية لعلي محيي الدين القره داغي (ص: ١١٠-١١٣) دار البشائر الإسلامية ط١- ٢٠٠٩-١٤٣٠
- (٣٥) العولمة الغربية والصحة الإسلامية لعبد الرحمن بن زيد الزبيدي (ص: ٩٧).
- (٣٦) مالك بن نبي / شروط النهضة (١٩٤٨)
- (٣٧) مقاومة العولمة للدكتور نافز أيوب علي (ص: ١٣-١٥) .
- (٣٨) انظر آثار العولمة على التنمية في الدول الأقل نموا - مخاطر حرية الاستثمار - للدكتور محمد أحمد المخلافي (ص: ٩)
- (٣٩) منظمة التجارة العالمية وآثارها الثقافية للدكتور إبراهيم الناصر (ص: ٢٥) .
- إحصائيات السكان وفقًا لتقارير الأمم المتحدة (٢٠٢٣). (٤٠)
- (٤١) بيانات المساحة من منظمة التعاون الإسلامي.
- (٤٢) تحليل تأثير المشاريع الغربية على التكامل الإسلامي من دراسة "العولمة والتحديات الاقتصادية"، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢
- (٤٣) التجربة الصينية والعولمة"، مجلة الاقتصاد العالمي، ٢٠٢١.
- (٤٤) عبد الرحمن الزيني، *المنتجات المالية الإسلامية*، ٢٠٢٠، ص ٤٥.
- (٤٥) محمد علي القره داغي، *ضوابط الابتكار المالي الإسلامي*، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٩.
- (٤٦) البنك الإسلامي للتنمية، *تقرير الاستقرار المالي الإسلامي*، ٢٠٢١
- (٤٧) وهبة الزحيلي، *المعاملات المالية المعاصرة*، ٢٠١٨، ص ١١٢.
- (٤٨) حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ج ٣، ص ٢١٠.
- (٤٩) محمد شوقي الفنجري، *هندسة المنتجات المالية الإسلامية*، ٢٠٢٢
- (٥٠) علي محيي الدين القره داغي، *التمويل الإسلامي بين النظرية والتطبيق*، ٢٠٢٠.
- (٥١) تقرير صندوق النقد الدولي حول الأزمات المالية، ٢٠٠٨.
- (٥٢) دراسة لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٢٣.
- (٥٣) نزار كمال، *الابتكار في المصارف الإسلامية*، ٢٠٢١.
- (٥٤) ندوة "مستقبل التمويل الإسلامي" بالبنك المركزي السعودي، ٢٠٢٢.
- (٥٥) توصيات مؤتمر الابتكار المالي الإسلامي بدبي، ٢٠٢٣.

المراجع

١. النظام المالي في الإسلام" - د. محمد عمر شبيرا / طبعة دار السلام (القاهرة - مصر)
٢. الاقتصاد الإسلامي: الأسس والمبادئ والتطبيقات" - د. رفيق المصري / طبعة دار القلم (دمشق - سوريا)
٣. العولمة المالية وأثرها على الاقتصادات الإسلامية" - د. محمود محمد علي
٤. التكامل المالي الإسلامي في ظل العولمة" - د. وصفي قمحاوي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة القاهرة.
٥. موقع البنك الإسلامي للتنمية (IsDB.org) - أبحاث وبيانات عن التمويل الإسلامي
٦. مبادئ الاقتصاد الإسلامي تأليف الدكتور سعد بن حمدان اللحاني ١٤٢٨هـ
٧. موقع البنك الإسلامي للتنمية (https://www.isdb.org)[isdb.org]
٨. كتاب العولمة الاقتصادية من منظور اسلامي تأليف الدكتور عبدالله بن حسين الموجان الطبعة الاولى (٢٠٠٤) الناشر مركز الكون
٩. كتاب العولمة المؤلف جلال امين طبعة دار الشروق الاولى (٢٠٠٩)
١٠. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الاسلامي م ٢٢ ع ٢ ص ٣ - ٣٨ (٢٠٠٩)
١١. خصائص النظام الاقتصادي الاسلامي مقال تمت الكتابة بواسطة:إسراء الشلتوني نشر في موقع موضوع اكبرموقع عربي بالعالم <https://mawdoo3.com>
١٢. العولمة الاقتصادية مقال كتبه الدكتور محمد حاج عيسى نشر في طريق الاصلاح موقع الشيخ فصيلا الدكتور محمد حاج عيسى الجزائري <https://islahway.com/v2/index.php>
١٣. أهمية الابتكار المالي للمصرفية الإسلامية / موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي . حسين . <https://iefpedia.com/arab/?p=35010>عبدالمطلب الأسرج

١٤. مجلة النبأ العدد ٤٢ العولمة واثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية

<https://annabaa.org/nba42/awlamah.htm>

١٥. تقرير صندوق النقد الدولي حول الأزمات المالية، ٢٠٠٨

١٦. دراسة لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٢٣

١٧. ندوة "مستقبل التمويل الإسلامي" بالبنك المركزي السعودي، ٢٠٢٢.

